



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

فوضوية النظام الدولي عند كينث والتز

عبد الرحمن أيمن

تقارير
سياسية

١٨ مايو ٢٠١٨



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

[f Eipss.EG](https://www.facebook.com/Eipss.EG) [t Eis_EG](https://twitter.com/Eis_EG)



فوضوية النظام الدولي عند كينيث والتز

عبد الرحمن أيمن

الفهرس

- ١..... ملخص:
- ٢..... مقدمة:
- ٣..... أهمية الدراسة:
- ٣..... هدف الدراسة:
- ٣..... أولاً: الفوضوية ومدى ارتباطها بممارسة العنف واستخدام القوة
- ٤..... ثانياً: الفارق بين البنية المحلية والبنية الدولية
- ٦..... ثالثاً: استراتيجيات تغيير البنية الدولية
- ٩..... رابعاً: وضع الدولة في عالم فوضوي
- ١٠..... خاتمة:

ملخص:

تعتبر الفوضوية مفتاحاً لتفسير سلوك الدول في مجال السياسة الدولية، كما أن منطق توازن القوى الذي تميل إليه كتابات الفكر الواقعي عموماً والفكر البنيوي خصوصاً، تقوم على التعريف بمصطلح الفوضوية كمحرك لسلوك الدول داخل البنية التي تتسم باللاسلطة داخل النظام الدولي، وفي هذا التقرير سنعمل على تحديد خصائص هذا المصطلح داخل الفكر الواقعي من خلال رؤية رائد الفكر الواقعي الدفاعي "كينيث والتز".

كما سنوضح أن الفرق بين الفوضوية والسلطوية يكمن في البنية فقط، بغض النظر عن ممارسة العنف الموجودة في كل من البنيتين بأشكال مختلفة، كما أننا نوضح الخيارات التي توضع فيها الدول وأسباب استحالة تحقيق التعاون

بشكله الكامل في عالم لا يعترف إلا بالبحث عن الأمن والاستقلال ولا يساعد فيه أحداً الآخر على صعيد الدول بالطبع، وتحليل أفكار "والترز" في كتابه "نظرية العلاقات الدولية" تتجه المناقشة إلى مناقشة أبرز النقاط الآتية:

- وحدات النظام الدولي الفوضوي - الدول في هذه الحالة - ستبنى قرارات وأفعال لا تريدها بالضرورة وتدرك خطورتها، لكنها مضطرة إلى تبنيها ومتابعة تنفيذها طالما وجدت احتمالية لأن يقوم الفاعلون الآخرون بمتابعة تنفيذها، وهذه النقطة بالتحديد تفيد في تحليل سباقات التسلح والحروب التجارية والعقوبات الاقتصادية المتبادلة والحروب بالوكالة والقرصنة الشبكية وغيرها.

- يفترض "والترز" أنه حتى في حالة الفوضى ستظل الدول تمتلك حد أدنى من الرشادة العقلانية التي تجعلها تخضع تصرفاتها على الساحة الدولية لحسابات التكلفة والعائد، وهذه النقطة يمكن أن تفيد في تحليل أسباب تجاهل الدول الكبرى لتعزيز قدرات بعض القوى الإقليمية لنفسها، طالما لم تخرج عن سياق توازن القوى التي تستفيد منه القوى العظمى ولا تمثل لها أي خطر على مصالحها.

مقدمة:

الفوضوية هي أحد أهم الأسس التي تقوم عليها النظرية الواقعية، حيث تبدأ الاتجاهات الواقعية الهجومية والدفاعية من افتراض أن الدول تعيش في عالم فوضوي بمعنى عدم وجود سلطة عليا تلجأ إليها الدول في حالة وقوع اعتداء، أي أنه نظام دولي حيث لا مساعدة "self- help system"، وأنه نتيجة لهذا الافتراض ينتج افتراضان يتعلقان بجوهر سعي الدول نحو التوازن هما البقاء والسعي من أجل الأمن، ففي عالم غير آمن لا تستطيع دولة التأكد من نوايا دولة أخرى، ويسعى الجميع لتعزيز قوتهم من أجل البقاء كما تؤكد الواقعية الهجومية.

أما الواقعية الدفاعية، والتي يعتبر "كينيث والترز" (Kenneth N. Waltz) من روادها حيث كتب كتابه نظرية العلاقات الدولية (Theory of international politics) فقد دفعت بأن الفوضوية تؤدي لظهور معضلة الأمن،

¹ Kenneth N. Waltz, **Theory of international politics**, University of California, Wesley publishing company, p107.

² ولد في ميتشجن بالولايات المتحدة عام ١٩٢٤م وتوفي عام ٢٠١٣م، وتعتبر رسالة الدكتوراة المنشورة له تحت عنوان (Man, the state and war: A theoretical analysis) من أهم أعمال النظرية السياسية حيث ناقش نظريات ورؤى أعظم المفكرين السياسيين الغربيين عم أسباب الحرب والسلام، ويعرف والترز برائد العلاقات الدولية، فحين بدأ دراسته العليا لم يكن مبادئ متكاملة عن العلاقات الدولية، على الرغم من وجود دراسات تجريبية عن الشؤون الخارجية، فلعب دوراً محورياً في تطوير هذا الحقل، ويعتبر أهم وأوسع كتبه انتشاراً "نظرية العلاقات الدولية ١٩٧٩م"، وفيه شرح منظم لتوازن القوى الدولية وقد ظلت النص الأساسي المتعارف عليه في العلوم السياسية في القرن الواحد والعشرين. انظر André Munro, Kenneth N. Waltz, Encyclopaedia

Britannica inc., March 09, 2018, available:

فنتيجة لعدم تأكد الدولة من نوايا الدول الأخرى تندفع لتبني استراتيجيات عدائية لاعتقادها بأن سياسات التوسع هي التي ستعزز شعورها بالأمن ويعزز ذلك تحفيز الظروف على مستوى النظام الدولي من أجل التوسع، إلا أن استراتيجيات السعي من أجل الأمن متبادلة وكل دولة كما يرى "والترز" ستقابل عداء الدول الأخرى بنفس الأسلوب^٣، لذا فعلى الدول أن تسعى لتبني استراتيجيات معتدلة، وعلى الدول العظمى أن تسعى لتوازن القوة عن طريق سياسات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية منضبطة.

أهمية الدراسة:

تكمن في التعريف بأفكار "والترز" عن الفوضوية والتي رأى أنها هي سمة بنية السياسة الدولية وأن توازن القوة لا بد أن يكون في عالم فوضوي، والبنية الفوضوية لتوازن القوة لها عدة خصائص تميزها عن الهياكل الأخرى ذات الطبيعة السلطوية داخل الدول بالتحديد.

هدف الدراسة:

مناقشة خصائص هذه الطبيعة الفوضوية، حيث سنقوم بمحاولة تفصيل طبيعتها في عدة نقاط أساسية، في قراءة لما جاء به فكر كينيث والترز في هذه القضية والتي أفرد لها فصلاً كاملاً في كتابه بعنوان "النظم الفوضوية وتوازن القوة".

أولاً: الفوضوية ومدى ارتباطها بممارسة العنف واستخدام القوة

ظهور العنف مرتبط بغياب السلطة سواء كان بين الدول أو الأفراد، لكن التهديد باستخدام القوة وظهور ممارسة العنف يميز شئون السياسة الدولية عن نظيرتها المحلية، فالدولة وبسبب احتمال استخدام قوة الغير ضدها عليها أن تكون متأهبة لمثل هذا الوضع بتعزيز قوتها، ومع ذلك فإن حقيقة السعي لتحقيق والحفاظ على السلطة والنظام والعدالة داخل الدول قد تكون أكثر دموية من الصراعات بين الدول، فكما أن غياب السلطة مرتبط بظهور العنف فإن تواجدها قد يهدد بذلك أيضاً، فلا يمكن إغفال المجادلات المستمرة للشعوب في استخدام العنف لمقاومة الحكام أو حتى إزاحتهم، ولعل التاريخ يوضح أن أكثر الحروب دموية كانت داخل الدول في شكل صراعات أهلية وطائفية

<https://www.britannica.com/biography/Kenneth-N-Waltz>

Kenneth N. Waltz, Op. Cit., p109.^٣



على السلطة أو مقاومتها فمثلاً خلفت الحرب الأهلية الأمريكية حوالي ٦٠٠ ألف قتيل وراح حوالي ٥ مليون شخص ضحايا لحملات التطهير داخل الاتحاد السوفيتي في عهد ستالين، أيضاً خلفت الانقلابات العسكرية والتمرد المستمر في أمريكا اللاتينية آلاف الضحايا، فقد كانت كثيرة الحدوث لدرجة أنه بين ١٩٥٧ - ١٩٨٤م فقد حوالي ٢٠٠ ألف شخص حياتهم في الصراع الأهلي بكولومبيا.

إذاً فإن ربط الفوضوية بالدمار والعنف والموت لا يعطي تمييزاً واضحاً عن نظيرتها السلطوية، لأن استخدام القوة أو الخوف المطرد من استخدامها موجود كما أسلفنا في المجالين، فلا يوجد تنظيم إنساني سواء كان على مستوى العائلة أو المجتمع أو حتى مجتمع الدول أثبت مناعته ضد العنف بحسب "التر".

فالفارق - إذاً - لا يرتبط بحدوث العنف بقدر ما يرتبط بالبنية التي يمارس فيها، بالتالي التنظيمات التي تقف مع أو ضد ممارسة العنف واستخدام القوة. فالحكومات المحلية ليس لديها احتكار لاستخدام العنف لكن لديها احتكاراً لشرعية استخدامه، بمعنى أن الشعب لن يدافع عن نفسه في حالة استخدام العنف ضده لكنه سيلجأ إلى السلطة العليا ممثلة في الحكومة لتدافع عنه، عكس النظام الدولي القائم على فكرة الاعتماد على النفس في صدّ عنف الغير "self help system"، حيث لاشرعية لسلطة عليا في استخدام العنف تلجأ إليها الدول في حالة وقوعه.

ثانياً: الفارق بين البنية المحلية والبنية الدولية

طالما كانت هناك سلطة فهناك تنظيم، وبالتالي للوحدات التي تكون هذا التنظيم الحق في التخصص في مجال ما أو تعزيز قدرة ما على حساب باقي القدرات لتحقيق منافعها الخاصة، إذ أن هذه الوحدات لم يعد وجودها أو بقاؤها في خطر طالما تواجدت سلطة تمدّها بالأمن، كما أنهم لن يخشوا الترابط والاعتمادية التي تترتب على تلك الحالة من التخصص.

^٤ Claire Felter and Danielle Renwick, **Colombia's Civil Conflict**, Council of foreign relations, Council on foreign relation, 11 January 2017, available:

تاريخ الدخول ٢٠١٨/٠٤/١١ . <https://www.cfr.org/background/colombias-civil-conflict>

Kenneth N. Waltz, Op.Cit., p103.

^٦ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلمانية، ٢٠٠٧، ص ٧٨.

كما يبرز - هنا- الفارق بين البنيتين: المحلية، والدولية عن طريق الأساليب التي يتبناها كل نظام سواءً كان محلياً أو دولياً في تحديد الأهداف وتطوير الوسائل التي تحققها، بالتالي ففي الهيكل الدولي الفوضوي نجد الوحدات متشابهة الوظائف وهو ما يعني أنها دول ذات سيادة إذ أنها تعرف طبيعة النظام وتتعامل معه عكس الفاعلين غير الدوليين الآخرين حيث يتعلق هذا التشابه بالوظائف التي تواجهها الوحدات وليس بتمائلها في قدرات التنفيذ^٧، ويميل معظمها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال بعيداً عن الوحدات الأخرى، أما في البنية المحلية فإن الوحدات مختلفة وتميل إلى التخصص الوظيفي مما يعزز من اتجاه أن تصبح هذه الوحدات معتمدة على بعضها البعض وتميل إلى الترابط كما أسلفنا من قبل، إذاً يبرز هنا ونتيجة للفوضوية، والسلطوية التي تميز كل من المجالين الدولي والمحلي على الترتيب، مصطلحان هما: "الترابط" لكي يصف الوضع داخل الدول، ومصطلح "التكامل" لوصف الحالة بينهم، فعلى الرغم أن الدول وحدات متشابهة الوظائف إلا أنها مختلفة القدرات، فقد تتعاون الدول من أجل المنافع المتبادلة لكن سيظل هناك صراع وإن كان غير تنافسياً (Non- zero sum game) حيث سيظل يؤرقها كيفية تقسيم هذه المنافع فيما بينها إذ سيعزز الشعور بالتهديد المتبادل بالحد من التوسع في هذا التعاون بعيداً عن تداخل المصالح بفعل المساومة والتنازلات بين الدول، وسيكون من حصل على أكبر المكاسب والقدرات - دائماً- أهم من طبيعة تلك المكاسب خصوصاً إذا كان الصراع تنافسي (Zero sum game)، إذ قد يقوم صاحب النسبة الأكبر باستخدام قدراته لتدمير الآخرين (الدول في هذه الحالة).

وفي عالم فوضوي تأخذ اعتبارات المكاسب والمنافع بكل أنواعها حيزاً تابعاً للإرادة السياسية للدول التي قد ترى في المكاسب المحتملة للدول، ترجيحاً لكفة خصومها المحتملين وإخلاقاً بتوازن القوة في غير صالحها، فالمكاسب- هنا- تكون نسبية بالنسبة لمكاسب الآخرين أكثر من كونها مكاسب محققة للجميع وهو ما يعرف باسم نظرية المباريات^٨ (Game theory)^٩، وعليه ستسعى دائماً الدول لتأكيد كونها كيانا مستقلاً وأنه حتى لو تعاونت هذه الدول بدافع التخصص الوظيفي على الصعيد الاقتصادي مثلاً، فسيظل هذا التعاون محدوداً حتى ولو كان يحقق

^٧ جوانيتا إلياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة/ د. محيي الدين حميدي، دمشق: دار الفرق، ٢٠١٦، ص ٧٥.

^٨ عرفت نظرية المباريات منذ عام ١٩٤٤م، عندما نشر أوسكار مورجنسترن وجون نيومان كتابهما "نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي"، ثم وجدت هذه النظرية تطبيقاً واسعاً لها في الأمور المتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط للسياسات الدفاعية والأمور المتعلقة بالسياسات الخارجية وغيرها، للمزيد انظر: سعد حقي توفيق، طه، العراق: المكتبة القانونية، ٢٠١٠، ص ص ١٢٤-١٢٧.

^٩ بير رونوفان وجان بابتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة/ فايز كم نقش، اسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩، ص ص ٢٤٨-

مميزات للجميع، لأن المقاربة في عالم سلطوي هي التخصص الكامل في العمل بين الوحدات، بالتالي تتفاعل وتتعاون الوحدات غير المتشابهة محققة مكاسب للجميع دون خوف من تهديد أمن أي من تلك الوحدات داخل الدولة، على عكس المقاربة في عالم النظام الدولي الفوضوي حيث تمتاز وحداته بالتشابه، ويأخذ كل منهم على عاتقه مسألة أمنه الذاتي ، عندئذ يكون تبني المقاربة المحلية في التعامل مع مصطلح الفوضوية خطأ جسيماً بحسب "والترز"١٠، فلا يمكن التقليل من أهمية الإنفاق العسكري للدول لمجرد أنها نفقات غير منتجة يمكن أن تستغل لتحسين رفاهية المجتمع، فهي مع ذلك ضرورية، وتكون عوائدها ملموسة ومهمة في شكل الحفاظ على استقلال وأمن الدولة.

ثالثاً: استراتيجيات تغيير البنية الدولية

بما أن المجال الدولي يمتاز بالفوضوية، أي غياب سلطة عليا، إذاً فالبنية أو الهيكل الذي يتكون منه النظام الدولي سيتجه - دائماً - إلى نتائج وتأثيرات للتفاعلات بين وحداته المكونة لهذا الهيكل دون أن تكون هذه النتائج مقصودة أو مخططة لها. بمعنى أن الفاعلين على المستوى الدولي سيدركون هذه الحقيقة وسيعاملون مع نتائجها لكن لن يستطيعوا منعها إذ أن ذلك سيتطلب تغييراً على مستوى البنية أو الهيكل ككل.

فالواقع، يقول إن بعض القرارات قد ترتب قرارات وأفعال لا يريدها الفاعل الدولي، لكنه مضطر إلى تبنيها ومتابعة تنفيذها طالما وجد احتمالية لأن يقوم الفاعلون الآخرون بمتابعة تنفيذها، لأنه في هذه الحالة سيؤثر عدم تبنيه لهذه القرارات أو تأخره في متابعة تنفيذها تأثيرات سلبية كبيرة.

وهنا يبرز اصطلاح، ما أسماه "ألفريد كان" (Alfred E.Kahn)، ديكاتورية القرارات الصغيرة، وقد عني به وصف تلك الحالة التي ينتج فيها سلوك طرف ما أو أطراف أخرى عديدة نتائج لا يرغبون بها بحيث تمر هذه العملية عبر تجميع لسلسلة من القرارات الصغيرة التي يتخذها كل طرف لتشكل تغييراً كبيراً أو نتيجة قد لا تكون مقصودة بالضرورة فيقول "إذا اختار مائة مستهلك الاختيار X، مما يجعل السوق يتخذ القرار X- حيث $X=100$ لكن مع

10. Kenneth N. Waltz, op.cit., pp104,105.

ذلك لا يبدو صحيحاً أن نفس المستهلكين كانوا سيرجحون نفس النتيجة التي رتبها محصلة قراراتهم على اعتبار عرض هذه المحصلة العامة عليهم بشكل واضح ومجرد ١١.

كما أن "والترز" يعطينا أمثلة أخرى فيقول مثلاً يختار معظم الناس قيادة سياراتهم الخاصة بدلاً من استقلال القطار، فالسيارات تملك مرونة تتعلق بالمواعيد واختيار الوجهة، لكن في أوقات الطقس السيء على سبيل المثال حيث تتعذر القيادة، تكون خدمة القطارات هي الأنسب. كذلك تكون بضائع ومنتجات السلاسل التجارية الكبرى أكبر وبأسعار منخفضة عن البقالة الصغيرة العادية بجانب المنزل التي توفر خدمات أخرى مطلوبة أيضاً، مثل: الحساب الآجل والتوصيل للمنزل. لكن ونتيجة لاستقلال الناس لسياراتهم الخاصة والتبضع من السلاسل التجارية الكبرى بشكل أكبر هو تحقيق خسائر لخدمة القطارات والتسبب في تقليل عدد محلات البقالة الصغيرة. وهذه النتيجة قد لا يريدها معظم الناس، وقد يريدون حتى الدفع مقابل بقاء هذه الخدمات، لكن مع ذلك لا يستطيع هؤلاء الأفراد التأثير على المحصلات النهائية. ١٢.

هذا ويبدو الفصل واضحاً كعادة الفكر الواقعي ذو الصبغة الميكانيكية بين المبادئ الأخلاقية المثالية التي لا ينكرها "والترز" وبين الواقع المترتب على بنية النظام الدولي الذي تتواجد الوحدات بداخله - الدول في هذه الحالة - حيث يؤكد "والترز" أن المصالح الوطنية تابعة للمصالح الدولية، وأنها يجب أن تخدمها، فالمشاكل تظهر على المستوى العالمي على الرغم من أن السبب والحلّ كليهما يعتمد على الحصيلة التابعة للسياسات المحلية لكل الأطراف، لكنه يعود ليؤكد على أن المشكلة ستظل موجودة طالما أوجدت بنية النظام، عقبات تحول دون تبني الدول لسياسات تأخذ في الاعتبار مصلحة النظام إذ ستحتم الرشادة المفترضة في الفاعل الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار أن هذه العقبات الهيكلية لتقوده دائماً لنتائج غير مقصودة، وأن السلوك الأكثر رشادة يحتم عليه الاهتمام بمصلحته فقط بغض النظر عن مصلحة النظام الدولي. ١٣.

وهذا يقود إلى إمكانية تغيير بنية النظام الدولي وهل هذا ممكن أم لا؟، وإذا كانت ممكنة فما هي الاجراءات التي قد تتخذ في سبيل هذا الهدف؟، ففي البداية يؤكد "والترز" على أن تغيير البنية الهيكلية للنظام الدولي ممكنة إذا تم

¹¹ Alfred E. Kahn, **THE TYRANNY OF SMALL DECISIONS: MARKET FAILURES, IMPERFECTIONS, AND THE LIMITS OF ECONOMICS**, February 1966, available:

<http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-6435.1966.tb02491.x/pdf>

تاريخ الدخول ٢٩ مارس ٢٠١٨

Kenneth N. Waltz, op.cit., P 108.^{١٢}

Ibid, p109.^{١٣}

تغيير في توزيع القدرات بين الوحدات المكونة له، أو فرض اجراءات ومتطلبات تحدد اتجاه عملية صنع القرار داخل هذه الوحدات^{١٤}.

وما يعنينا في هذا السياق، إمكانية التحديد والتأثير في عملية صنع القرار داخل الوحدات هل هي ممكنة أم لا؟، وتجيب الواقعية البنوية على هذا الطرح المتعلق بالاعتقاد بتغيير الأهداف والوعي العام لكل من الأيديولوجيا والتنظيمات داخل الدولة قد يغير من نمط المجال الدولي الموجود فيه وإن هذا لم يُقَد إلى شيء حيث تغيرت الدول وأيديولوجيتها وحتى حدودها عبر عقود لكن ظل نمط النظام الدولي كما هو، فالدول قد تسعى وراء الوصول لتلك الأهداف المقبولة التي تقود إلى تغيير نمط المجال الدولي إلى الأفضل.

لكن - فقط - لا تستطيع اكتشاف الطريقة المثلى للوصول إليها، ليس لقصور في فهم وإدراك هذه الوحدات، بقدر ما هو قصور في بنية النظام الدولي التي لا تتواجد فيه الظروف التي تسمح للوحدات والتنظيمات المختلفة داخله من متابعة سياسات واستراتيجيات عقلانية تفرض نفسها فوق الخطر المستمر والخوف الغالب من نوايا تبني الوحدات الأخرى سياسات غير عقلانية قد تهدد بتغيير توازن القوة وبالتالي بقاء الأطراف الأخرى حيث لا يستطيع أحد التأكد من نوايا الآخر لعدم وجود سلطة عليا يتم اللجوء إليها في حالة الاخلال بأمن أحد الأطراف من جانب طرف آخر. ولعل أبرز مثال على ذلك تأكيدات "تشرشل" بان سباق التسلح البحري بين كل من بريطانيا العظمى وألمانيا قد يقود إلى كارثة، لكنه يعود ليعترف بأن بريطانيا العظمى لم يكن لديها اختيار واقعي آخر غير المتابعة في مثل هذا السباق^{١٥}، وعليه فالدول قد يكون لديها رغبة صادقة في تجنب الصراع الذي تفرضه عليها بنية النظام الدولي وهذه ضرورة لكن مجرد تواجدها لا يتيح أحد وظائف أي تنظيم احتمالات واختيارات لتحقيقها حيث يؤكد "التز" أن الحل الوحيد لتجنب تأثيرات ونتائج البنية الهيكلية لأي نظام، هو بتغيير هيكل وبنوي لهذا النظام.

^{١٤} Ibid., p108.

John H. Maurer, **GUNS OF AUGUST 1914-2014 – Churchill's "Naval Holiday": His Plan to Avert the Great War**, winstonchurchill.org, Summer 2014, available: <https://www.winstonchurchill.org/publications/finest-hour/finest-hour-163/guns-of-augus-t-1914-2014-churchill-s-naval-holiday-his-plan-to-avert-the-great-war>

٣٠ مارس ٢٠١٨



رابعاً: وضع الدولة في عالم فوضوي

الدول تسعى من وجهة نظر "والترز" إلى متابعة الخطط الكفيلة بتحقيق أهدافها والحفاظ على بنية التنظيم الذي أوجدته، وإذا كان هذا التنظيم في عالم فوضوي فإنه سيتمتع بالحرية لكنه سيعاني من عدم وجود الأمن، حيث ستتناسب درجة الحرية صعوداً وهبوطاً مع تواجد الأمن أو افتقاده، بالتالي ستسعى الوحدة داخل المجال السلطوي التي تكون فيه الحرية محدودة ودرجة الأمن أعلى إلى السيطرة على هذا الجسم السلطوي الممثل في شكل تنظيم واسع الصلاحيات ومؤثر وهي الدولة، وستسعى - دائماً - هذه الأطراف إلى الحفاظ على وجود هذا التنظيم دائماً حتى وإن تغيرت بنيته على عكس الوضع في المجال الدولي الذي لا توجد به حكومة أو سلطة عليا حيث تزيد حرية الوحدات بداخله ويقل الأمن، بالتالي ستسعى كل دولة من أجل مصلحتها الخاصة، ولن يعينها كثيراً الحفاظ على أي تنظيم لأنه في النهاية يكون شكلياً بلا وظيفة تقريباً أو ذا وظائف محدودة. وتتوقف فاعليتها على فاعلية أهداف ونوايا الأطراف والأقطاب الدولية لا تكون هذا التنظيم مؤثراً مثلما الحال في عصابة الأمم والأمم المتحدة من المؤسسات الدولية. التي هي عبارة عن أدوات في يد القوى الكبرى لتحقيق مصالحهم وهو ما يعني أيضاً هلامية ووهمية الطرح المتعلق بالأمن الجماعي الدولي.^{١٦}

بالتالي فإن ممارسة العنف تختلف في المجال الفوضوي عنها في المجال السلطوي، فاستخدام القوة داخل الدولة هو لمصلحة الأفراد كما أن الحكومات لديها شرعية استخدام القوة لتجنب الفوضى؛ لأن العلاقات المترتبة هي علاقات السلطة، كما أن الاستخدام الخاص للقوة من أي طرف داخل تنظيم الدولة قد ينذر بتهديد التنظيم السياسي للدولة وحتى بقائها، على عكس المجال الدولي الذي يمتاز بالفوضوية الذي يكون استخدام القوة فيه من أجل اقتسام المكاسب وترتيب الأوضاع لصالح الأقوى، إلا أن استخدام القوة لا يؤدي لهدم تنظيم موجود مثلما الحال مع مجال الدولة السلطوي حيث لا سلطة عليا تملك - حصرياً - حق استخدام القوة.

بالتالي سيكون التأثير فقط لوحدة النظام الدولي، وهي في هذه الحالة الدول كما أن التأثير على مستوى النظام الدولي لا يكون بنفس الحجم داخل الدولة، لكن - أيضاً - على الرغم من ذلك يمثل الاستخدام المحتمل للقوة من كل الأطراف عاملاً من عوامل الردع والاعتدال، كما أنها قد تفيد في التخفيف من حدة النزاعات وهو ما يسميه "أورتيجا جاسيت" (Ortega Y. Gasset) "الإخضاع المسبق للقوة للتفكير العقلاني"^{١٧}، حيث يدرك الفاعل الدولي

^{١٦} اسماعيل صبري المقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ص ٢٣٣-٢٣٤.

^{١٧} Kenneth N. Waltz, op.cit., p113.

أن الضغط بقوة قد يؤدي إلى الحرب وأنه لذلك عليه أن يوازن دائماً بين المكاسب المحتملة والأخطار التي قد تنتج عن مثل هذا الإجراء، بالتالي سيكون هذا أساساً للتحديات والمفاوضات بين الأطراف الدولية، كما قد يتيح للأطراف الأضعف هامشاً من حرية الحركة حيث لن يرى الطرف الأقوى من تحركات أو زيادة في قدرات الأطراف الأضعف، أي تهديد لمكانته ووضعه وبقائه داخل النظام الدولي.

أي أن عناصر تأجيج الصراع بالنظام الدولي قد تكون هي نفسها عوامل تسكينه وتهديته، ولو بشكل هش، فالصراع يبدأ متدرجاً من المجالات السياسية والاقتصادية حتى يصل إلى المواجهه العسكرية المباشرة، وذلك حسب المكاسب المتوقعة، بل حتى الصراع العسكري سيخضع لنفس النمط التدريجي، فلن تبدأ الحرب بشكل موسع كحرب شاملة (Total war)، لكن ستخضع دوماً لمنطق الحسابات السياسية، وستكون في الأغلب بهدف تحسين شروط التفاوض لتأخذ شكل حرب محدودة (Limited war) كما يرى العسكري الألماني "كلوسفيتش".

خاتمة:

يقودنا النقاش السابق إلى حقيقة أن توازن القوة بين الدول هو أداة تدافع بها عن استقلالها وبقائها الذي يتهدد بزيادة القوة للمنافسين الآخرين، وأن ممارسة العنف من وجهة نظر "والترز" لا يمكن ربطها بمصطلح الفوضوية بشكل مطلق فكل بنية لها شكل ممارسة العنف التي تميزها، كذلك كان "والترز" متأثراً كثيراً خلال مناقشته للفوضوية داخل النظام الدولي بحركة اقتصاد السوق الحر الليبرالي، فكثيراً ما كان يورد أمثلة تتعلق بشكل المنافسة داخل اقتصاد السوق ليوضح مع الفارق شكل المنافسة بين الدول في عالم فوضوي، ومدى التقارب الذي يوجد بين البنيتين، لكنه كان دائماً ما يذكر أن منافسة الدول لم تكن بهدف المساهمة بمجهودها الفردي ضمن الجهود للدول الأخرى من أجل الإنتاج المشترك للسلع لتبادل المنافع، لكن المنافسة ستتعلق هنا بمحاكاة الدول الأخرى وما يقومون سعيّاً للحفاظ على أمنهم واستقلالهم، ولعل هذا ما يفسر سباقات التسلح، والتنافس الاقتصادي ذو الأبعاد السياسية بين الدول، وحتى الحروب الوكالة^{١٨}.

^{١٨} الآراء الواردة تعبر عن كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد المصري للدراسات